

الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي (واقع - تحديات - تطلعات)

وسيلة مقيم⁽¹⁾

(1) أستاذة محاضرة قسم "ب"، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -، الجزائر .

البريد الإلكتروني: w.assila2009@hotmail.fr

الملخص:

إن فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي تقوم على منحها صفة كيان قانوني مستقل، يملك أهلية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، أسوةً بالأشخاص الاعتباريين. ولقد برزت هذه الفكرة مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ أصبحت بعض تطبيقاته تتسم بدرجة كبيرة من الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات بدقة وكفاءة عالية، دون تدخل بشري، مما جعلها تشكل تحدياً جديداً يواجه المنظومة القانونية، كما أثارت جدلاً واسعاً بين الفقهاء، حيث انقسموا بين مؤيد يراها ضرورة لسد الفراغ التشريعي، ومعارض يخشى تعقيد البنية القانونية وإساءة استخدامها للتهرب من المسؤولية، لتظل محل نقاش في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع.

الكلمات المفتاحية:

الشخصية القانونية، تطبيقات، الذكاء الاصطناعي، الواقع، التحديات، التطلعات.

تاريخ إرسال المقال: 2025/09/02، تاريخ قبول المقال: 2025/10/30، تاريخ نشر المقال: 2025/12/27

المؤلف المراسل: وسيلة مقيم wwwassila1984@hotmail.com

Recognition of the Legal Personality of the Artificial Intelligence System Applications (Reality– Challenges– Aspirations)

Abstract:

Actually granting the status of an independent legal entity for the artificial intelligence system applications has shown to be a basis for the idea of recognizing the legal personality thereof, as it possesses capacity to acquire rights and assume obligations, along the lines of legal persons.

On the other hand, the development of artificial intelligence technologies has favored the emergence of such concepts, as some of the applications thereof have come to exhibit a high degree of autonomy and ability to accurately and efficiently make decisions without any human intervention. However, this has sparked a wide debate among jurists, as they were divided into supporters who consider it of great necessity to fill the legislative void, and opponents who fear the complication and misuse of the legal structure to evade responsibility. In consequence, it remains debated in light of the accelerated technological progress.

Keywords:

Legal Personality, Applications, Artificial Intelligence, Reality, Challenges, Aspirations.

La reconnaissance de la personnalité juridique des applications du système d'intelligence artificielle (Réalité–Défis– Aspirations)

Résumé :

L'idée de reconnaître la personnalité juridique aux applications du système d'intelligence artificielle repose sur l'octroi à ces dernières du statut d'entité juridique autonome, capable d'acquérir des droits et d'assumer des obligations, à l'instar des personnes morales. Cette idée a émergé avec le développement des technologies d'intelligence artificielle, certaines de ses applications se distinguant désormais par un degré élevé d'autonomie et une capacité à prendre des décisions avec précision et efficacité, sans intervention humaine. Cette évolution constitue un défi inédit pour le système juridique et a suscité un débat important parmi les juristes. Ces derniers demeurent partagés entre les partisans, qui considèrent cette reconnaissance comme nécessaire afin de combler un vide législatif, et les opposants, qui redoutent une

complexification excessive de la structure juridique et un risque d'usage abusif visant à échapper aux responsabilités.

Ainsi, la question de la personnalité juridique des systèmes d'intelligence artificielle demeure un sujet de discussion central dans un contexte de progrès technologique accéléré.

Mots clés :

Personnalité juridique, Applications, Intelligence artificielle, Réalité, Défis, Aspirations.

مقدمة

لقد شهد العالم في القرن الحادي والعشرين تطورًا تكنولوجيًا كبيرًا في مجال الحوسبة، مما أسفر عن ظهور جيل جديد من الابتكارات المصنفة ضمن نظام الذكاء الاصطناعي بمختلف تطبيقاته، والتي تعد الروبوتات الذكية من أبرزها، حيث ساهم في تحويل العديد من التصورات النظرية إلى واقع ملموس، مما عزز من دور التكنولوجيا في مختلف المجالات، بدءًا من الصناعة والطب والتعليم وصولًا إلى الترفيه والخدمات اللوجستية، حيث أصبحت تطبيقاته قادرة على أداء مهام معقدة بدقة وكفاءة تفوق قدرات البشر في بعض الحالات.

وذلك لكونه عبارة عن منظومة تقنية تحاكي الذكاء البشري، حيث تكمن خصوصيته في قدرته على محاكاة قدرات العقل البشري بكفاءة، من خلال معالجة البيانات واتخاذ القرارات والتعليم والتعلم الذاتي، بما في ذلك التفاعل مع المسائل غير المبرمجة مسبقًا في الأنظمة الحاسوبية، والتفكير المنطقي وحل الإشكاليات، والتحليل والاستنتاج السليم والتخطيط، ويتم ذلك بموجب برمجة أنظمة الحاسوب والأجهزة والآلات بخوارزميات معقدة تجعلها مبرمجة على التعلم واكتساب الخبرة، لتتمكن من أداء هذه المهام بدرجة عالية من الدقة، كما هو الحال في برمجيات الترجمة والاستثمار، التي تمثل تطبيقات لهذا المجال، مما يعزز من الإنتاجية ويقلل من الأخطاء¹.

ولقد ساهم في ظهور العديد من الاختراعات وتطوير الابتكارات التي تهدف إلى تعزيز التقدم التكنولوجي، فمن أبرز تطبيقاته الحديثة، استخدامه في الطائرات والسيارات الذاتية القيادة والهواتف الذكية، كما

¹ أميرة سابق ومعاذ عليوي، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مهارات البحث العلمي (دراسة مفاهيمية تحليلية)، كتاب جماعي دولي محكم معنون بالذكاء الاصطناعي "رؤى متعددة التخصصات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين-ألمانيا-، سنة 2024، ص 89-90. نقلًا عن:

LUGER George, Artificial Intelligence (Structures and Strategies for Complex Problem Solving, 05 ed., England, Addison Wesley, p. 01.

أصبحت المؤسسات الاقتصادية والمصارف تعتمد على روبوتات المجيب الآلي عند التعامل مع عملائها بموجب تطبيقات تحمل على هواتفهم الذكية، ومن ذلك أيضا نظام دافينشي الجراحي، الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين دقة الجراحة والتقليل من مخاطر الأخطاء البشرية، حيث تمكن الطبيب الجراح الاصطناعي من القيام بأعقد العمليات، التي تحتاج إلى مرونة ودقة، وغير ذلك من التقنيات المتطورة التي تعكس تأثيره المتزايد في الحياة اليومية.

إلا أن الجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن المختصين في هذا المجال قاموا بتقسيم نظام الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة مستويات، وذلك استناداً إلى مستوى قدراته ومدى تعقيد ردود أفعاله، بالإضافة إلى مدى قدرته على التفاعل الذاتي عند اتخاذ القرارات وحل الإشكاليات، ويتضمن هذا التقسيم ما يلي:²

1- **الذكاء الاصطناعي الضيق (الضعيف):** يقتصر على أداء مهام محددة بدقة، مثل التعرف على الصور

أو معالجة اللغة الطبيعية، وهو النوع المستخدم حالياً في العديد من التطبيقات؛

2- **الذكاء الاصطناعي العام (القوي):** يتميز بقدرته على فهم وتعلم وتنفيذ أي مهمة فكرية يمكن للإنسان

أداؤها، وهو في طور التطبيق والتطوير المستمر؛

3- **الذكاء الاصطناعي الفائق (الخارق):** يفوق الذكاء البشري بدرجة كبيرة، ويظل حتى الآن مجرد مفهوم

نظري وافترضه قيد البحث والدراسة.

وإلى يومنا هذا لم يحظَ نظام الذكاء الاصطناعي باعتراف قانوني يمنحه شخصية مستقلة، إذ أن من التحديات القانونية التي واجهت تطبيقاته جدلية الاعتراف أو عدم الاعتراف لها بالشخصية القانونية، التي لم تعد حكراً على الذات البشرية، حيث تم الاعتراف بها للأشخاص الاعتبارية، كالشركات والمؤسسات... إلخ، وهي تُعد من أبرز الإشكالات التي أثارت جدلاً واسعاً، نظراً لما يترتب عليها من آثار قانونية ذات أهمية بالغة، ويشمل ذلك مدى تمتعها بالقدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات - أي مدى إمكانية مساءلتها من الناحية القانونية، وإلزامها بتعويض الأضرار التي قد تلحق بالغير نتيجة أفعالها غير المشروعة، حيث أثار هذا الاعتراف تحديات قانونية متعددة، تتطلب دراسة دقيقة لتحديد نطاقها وآثارها على النظام القانوني بوجه عام، كما في حالة إذا تم الاعتراف لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بحقوق قانونية

² للتفصيل أكثر ارجع إلى كل من:

- حفيظة يونس وسليمة قزلان، "ضبط الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي"، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور -الجلفة- (الجزائر)، المجلد 14، العدد 03، الصادر في سبتمبر 2024، ص 100-101.

- رشيدة هاشمي وعبد الوهاب ملياني، "الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي"، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور -الجلفة- (الجزائر)، المجلد 14، العدد 02، الصادر في 30 جوان 2024، ص 50.

تمكنها من الاحتفاظ ببيانات معينة أو رفض مسحها، مما يخلق تعقيدات قانونية لكونها تشكل في هذه الحالة خطراً على حق الخصوصية.

بناءً على كل ما سبق ذكره يتضح بأن موضوع شخصية تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي يعد من بين أهم وأكثر المواضيع التي تحتاج إلى البحث والتفصيل بسبب حداثة، ولعدم تنظيم المشرع الجزائري وغيره من المشرعين في معظم الدول لأحكامه القانونية، مما أدى إلى وجود فراغ تشريعي بشأن هذه المسألة، وهذا ما يستلزم تبين تأثير التطور التكنولوجي على المنظومة القانونية، ودوره في إلزام فقهاء القانون والمشرعين بإعادة النظر في بعض المفاهيم التقليدية، خاصة ما يتعلق منها بالشخصية القانونية، والحقوق والالتزامات والإرادة.

وعليه فإننا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحديد أبرز التحديات الراهنة التي تواجه الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي وآفاقها المستقبلية، وذلك من خلال استعراض وتقييم مختلف الآراء الفقهية التي تطرقت بالدراسة إلى فكرة منح الشخصية القانونية لمختلف تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، والتي انقسمت إلى اتجاهين أحدهما مؤيد لها والآخر معارض لها.

من هذا المنطلق فإن الإشكالية التي يثيرها موضوع الدراسة ذات طابع جدلي، تتمثل في: هل يمكن اعتبار تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي كيانات مستقلة بذاتها، تستحق الاعتراف لها بشخصية قانونية تخولها اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات القانونية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم موضوع دراستنا إلى مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة جدلية الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي. أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة فكرة الاعتراف بالشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً.

ونعتمد لدراسة هذا الموضوع على المنهجين الوصفي والتحليلي، لأنهما الأنسب لمعالجته، فمن خلال المنهج الوصفي نحدد المقصود ببعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة. أما المنهج التحليلي فنعتمد عليه لتحليل مختلف الأسانيد القانونية المتعلقة بموضوع دراستنا، بما فيها مختلف آراء خبراء وفقهاء القانون، بهدف الوصول إلى أفضل الحلول لإشكالية الدراسة.

المبحث الأول: جدلية الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي

لقد أصبحت تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي ضرورة من ضروريات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في مختلف القطاعات والأنشطة، كالطب والتجارة والصناعة والنقل والتعليم... إلخ. إلا أنه نتيجة لاعتمادها على تقنيات وبرامج تمكنها من التعلم الآلي واتخاذ القرارات بشكل مستقل

عن البشر كان لا بد من التساؤل عن مدى إمكانية الاعتراف بوجودها ككيان قانوني مستقل يستلزم منحها الشخصية القانونية.

على هذا الأساس نتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: نتطرق فيه إلى الاتجاه المؤيد لضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: نستعرض فيه الاتجاه المعارض لفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد لضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي

بحكم أن الهدف من منح الشخصية القانونية للشخص الطبيعي (الفرد) والمعنوي (كالدولة، الولاية، البلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الشركات المدنية والتجارية... إلخ) هو تمكينه من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات في إطار قانوني³، فلقد أصبح من متطلبات تطور تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي التوسع من نطاق الشخصية القانونية ليشملها، خاصة بعد ما أصبحت لديها قدرة على اتخاذ القرارات بشكل شبه مستقل عن القدرات العقلية للبشر، وذلك بالاعتماد على تقنيات وبرامج تمكنها من ذلك، وهذا ما جعل موضوع منح الشخصية القانونية لها يعد من بين القضايا المعاصرة المثيرة للجدل، بسبب التحديات المرتبطة بمساءلتها من الناحية القانونية، وتنظيم إطار قانوني يتلاءم مع طبيعتها ومتطلباتها، لهذا كان لا بد من مواجهة هذه المسألة، لأنها باتت موضوعاً مستجداً يتطلب عدم الاستمرار في تجاهله، خاصة وأن معظم التشريعات لا تعترف إلى يومنا هذا بتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي ككيان قانوني مستقل.

ومن هذا المنطلق ظهر اتجاه مؤيد لضرورة منح الشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، يتضمن مجموعة من فقهاء وخبراء القانون، يستندون على فكرة أن كل البشر أشخاص لكن ليس كل الأشخاص بشر، ولهذا يمكن أن نعترف للشخص الافتراضي الذكي بالشخصية القانونية باعتباره فئة قانونية مستحدثة⁴.

³ محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون، نظرية الحق)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، سنة 2006، ص 159.

⁴ Robots, animaux, espèces naturelles forme de personnalité juridique au 21^{ème} siècle, journal spécial des sociétés, 09 juin 2018, numéro 41, p. 06.

وعليه فإنه يجب القول بأن مصطلحي الشخص والإنسان ليسا مصطلحين مترادفين، حيث أن مصطلح الشخص يرد على الشخص الطبيعي والمعنوي، كما أن منح الشخصية القانونية للشخص المعنوي دليل على أنها مفهوم مجرد عن الإدراك والإرادة والصفة الإنسانية، مما يسمح في المستقبل بمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة تماما عن البشر⁵.

كما يستند أنصار هذا الاتجاه على أن تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، والتي تعتبر الروبوتات الذكية تجسيدا لها قادرة على اتخاذ القرارات وتطبيقها دون تدخل من الإنسان أو رقابة منه، وهذا يجعلها كيانا يتمتع بوعي ذاتي وإرادة مستقلة تمكنها من التمتع بالشخصية القانونية، وهذا ما يسعى إلى تنفيذه البرلمان الأوروبي بمقتضى التوصية المتفق عليها في 16 فيفري 2017، وذلك بإيحاء المفوضية الأوروبية لتبني قواعد في القانون المدني خاصة بالروبوتات الذكية تقرر بمنحها الشخصية القانونية الافتراضية، واعتبارها أشخاص الكترونية مسؤولة عن تعويض الأضرار التي تسببها للغير، بدلا من مساءلة صانعها أو مبرمجها أو مالكها أو مستخدمها⁶.

وبالإضافة إلى ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الأجهزة والآلات المزودة بنظام الذكاء الاصطناعي، تعد كيانات ذكية متعددة المهارات يمكنها التفاعل مع محيطها الخارجي، كونها تمتلك القدرة على التعلم واكتساب الخبرات، والقيام بالفعل وردة فعل، مما يجعل منحها الشخصية القانونية فيه حماية للغير من مخاطرها، وذلك من خلال تحميلها المسؤولية الناجمة عن أضرارها⁷، ولهذا الغرض اقترح خبراء القانون ومن بينهم السيدة Delvaux ضرورة فرض تأمين إجباري، يوضع لدى صندوق التعويض يقوم بتقديم التعويضات في حال تسبب الروبوت الذكي بالضرر للغير⁸، وهذا لمواجهة ما قد يترتب من تهرب الشركات الصناعية من المسؤولية

⁵ همام القوسي، "إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية "النائب الإنساني" على جدوى القانون في المستقبل): دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، المجلد 03، العدد 25، الناشر مركز جيل البحث العلمي بالجزائر فرع لبنان، الصادرة في 31 ماي 2018، ص 78.

⁶ أحمد علي حسن عثمان، "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني (دراسة مقارنة)"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة - مصر -، كلية الحقوق، المجلد 11، العدد 76، الصادر في يونيو 2021، ص 1558. نقلا عن: - BENSAMOUN Alexandra, LOISEAU Grégoire, « L'intelligence artificielle faut-il légiférer? », Recueil Dalloz, 16 mars 2017, p. 581.

⁷ محمد عرفان الخطيب، "المركز القانوني للإنسالة (Robots) الشخصية والمسؤولية...دراسة تأصيلية مقارنة (قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسالة لعام 2017)"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد التسلسلي 24، العدد 04، الصادرة في ديسمبر 2018، ص 108-109.

⁸ عادل شمران حميد الشمري، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون، تخصص قانون مدني، جامعة كربلاء - العراق -، سنة 2022، ص 123. نقلا عن:

الناجمة عن أضرار منتجاتها من خلال مطالبتها بمنح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية التي تصنعها، وهذا ما يجعل التأمين وسيلة ضرورية لتغطية أضرار الآلات والبرمجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وذلك عن طريق صناديق التعويض الخاصة بواسطة تقنية جمعية الأخطار، حيث توفر هذه الصناديق في هذا المجال حلولاً للمالكي أو مستخدمي الروبوتات الذين تضرروا منها، لأنه يصعب على هؤلاء إثبات مسؤولية البائع أو المنتج، إذ يمكن عند بيع السيارات الذكية تمويل هذه الصناديق الخاصة من طرف المنتجين باقتطاع نسبة من ثمن البيع⁹.

كما يستند بعض مؤيدي هذا الاتجاه لتأكيد صحة فرضية منح الشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي على تعريف العقد، حيث يعرف بأنه: "توافق إرادتين أو أكثر على إحداث آثار قانونية"¹⁰، وعليه يمكن القول بأن تطابق إرادتين أو أكثر على ترتيب آثار قانونية يكفي بأنه عقد، وبحكم أن الوسائط الإلكترونية الذكية، التي تمثل إحدى صور التطبيقات البرمجية للذكاء الاصطناعي لها القدرة على عرض الإيجاب وقبول التعاقد، فإن هذا يسمح بنشوء علاقة عقدية ملزمة منتجة لآثارها القانونية، التي تتضمن التزامات قابلة للتنفيذ، مما يجعل عدم الاعتراف لها بالشخصية القانونية سبباً لتولد مخاطر من شأنها أن تدفع المتعاملين عبر شبكة الانترنت إلى العزوف عن هذا النوع من التعامل، بحيث لا يكون لها الحق في إنشاء الحقوق ولا تحمل الالتزامات من الناحية القانونية، وهذا ما يجعل المتعاملين ليس لهم الحق في إجبارها على التنفيذ أو مطالبتها بالتعويض عن الضرر الذي لحق بهم من جراء عدم التنفيذ¹¹.

خاصة وأنه في ظل عصر تقنية البلوك تشين (Blockchain) لم يعد الوكيل الذكي مقيداً بإرادة مستخدمه عند إبرام العقود الذكية (Smart Contracts)، بل أصبح يتمتع بقدر من الاستقلالية يُمكنه من المبادرة في اتخاذ القرارات، وقادراً على تقديم العروض التي تتلاءم مع رغبات العميل واحتياجاته، مستنداً في ذلك على الخبرات والمعلومات والبيانات التي اكتسبها من معاملاته السابقة، كما أصبح لديه القدرة على تعديل هذه البيانات بما يساعده على اتخاذ أفضل القرارات، لإبرام العقود بشكل مستقل عن الشخص الذي

-Les problématiques juridiques qui naissent avec l'intelligence artificielle, propriété intellectuelle numérique, (www.edition-legislatives.fr), Date de consultation (23/05/2021).

⁹ محمد السعيد السيد محمد المشد، نحو إطار قانوني شامل للمسؤولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة-مصر-، 23 و24 ماي 2021، ص348-349.

¹⁰ عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجزائري (نظرية الالتزام بوجه عام- مصادر الالتزام-)، المجلد الأول، الطبعة الثالثة الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان-، سنة 2000، ص149.

¹¹ أسعد عبيد عزيز وصدام فيصل كوكز المحمدي، "تكوين العقد بالوسائط الإلكترونية الذكية-دراسة مقارنة-"، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، كلية الحقوق، المجلد 12، العدد 02، الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص14.

قام ببرمجته، كما أصبح يتميز بالقدرة على التواصل مع العملاء ومع غيره من التطبيقات الذكية بما فيها قواعد البيانات، وذلك من خلال لغة تواصل مشتركة تتيح له الاندماج بفعالية في بيئة رقمية متكاملة¹².

ويرون أيضا بأن هذا النوع من التطبيقات لديه قدرة على الابتكار بالاعتماد على المدخلات التي يرمج عليها، وذلك من خلال إيجاد حلول عملية لم يكن لها وجود من قبل لمشكلة مستعصية، فإن هذا يتطلب إسناد حقوق الملكية الفكرية للمخترع، مما يستلزم وجود شخص تسند إليه، لذلك يجب في هذه الحالة حماية الخوارزميات التي ابتكرها، وهذا ما يتطلب الاعتراف لها بالشخصية القانونية، التي تجعل لديها مركزا قانونيا، يمنحها الحق في ضمان حماية حقوقها من اعتداء الغير، كما يجعلها مسؤولة عن الأضرار التي تلحقها بالغير¹³.

بناء على كل ما سبق ذكره يتضح بأن أنصار هذا الاتجاه يؤيدون فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي لما لها من مزايا، حيث أنها تلعب دورا مهما في مواجهة الحالات التي تحول دون قيام مسؤولية المصنع أو المبرمج أو المالك أو المستخدم عن الأضرار التي تتسبب بها الأجهزة والآلات التي تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، حيث تكون هذه الأخيرة مسؤولة عن الأضرار التي تكون سببا في حدوثها.

كما يستندون في ذلك على أن لها القدرة على اتخاذ القرارات، حيث يمكن لها أن تتخذ قرارات مدروسة سواء كانت بسيطة أو معقدة، وذلك من خلال تحليلها للبيانات، بالاعتماد على المدخلات المتاحة والتنبؤات الاحتمالية، وهذا ما يستدعي الاعتراف بها ككيان قانوني مستقل يستوجب منحها الشخصية القانونية.

وفي هذا السياق قامت المملكة العربية السعودية في سنة 2017 بمنح الروبوت الذكي المعروف باسم صوفيا الجنسية السعودية وجواز سفر سعودي خاص بها¹⁴، كما قامت في سنة 2018 بمنح روبوت بطاقة أول موظف آلي في القطاع الحكومي، الذي يحمل اسم "تقني"، لبدأ عمله في المؤسسة العامة للتدريب التقني

¹² للتفصيل أكثر ارجع إلى أحمد مصطفى الدبوسي، "الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر (البلوك تشين) - دولتا الكويت والإمارات نموذجا دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 08، ملحق خاص، العدد 08، الصادر في ديسمبر 2020، ص 419.

¹³ للتفصيل أكثر ارجع إلى ريماء فرج، "الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي"، مجلة الحياة النيابية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، العدد 128، سبتمبر 2023، ص 136-137.

¹⁴ عربي BBC NEWS، الروبوت "صوفيا" تحصل على الجنسية السعودية، متاح على الرابط الآتي: (<https://www.bbc.com/arabic/media-41769428>)، تاريخ النشر (15 جوان 2017)، تاريخ الاطلاع (الأحد 16 فيفري 2025)، على الساعة (21:00).

والمهني، وذلك من خلال مساهمته في خدمة العملاء، عبر جهاز تقييم إلكتروني وإيصال رسائل لزوار معارض وأنشطة المؤسسة¹⁵.

المطلب الثاني: الاتجاه المعارض لضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي

لقد عارض بعض فقهاء وخبراء القانون فكرة منح الشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، لأن ذلك أمر يتعارض مع الصواب، ومن بينهم بعض الفقهاء الفرنسيين الذين يرون بأنه لا توجد فائدة من هذه الخطوة، وبأنها تنطوي على مخاطر تنجم عنها أضرار جسيمة، لأن ذلك سيؤدي إلى عدم مساءلة مصنعي ومستخدمي ومصممي تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، حيث أن ذلك سيسهل من اتصالهم من مسؤولياتهم في مواجهة المتضرر، مما يجعله يفقد حقه في إجبار المسؤول على تعويضه عن الضرر الذي ألحقه به، خاصة في حالة إسناد الفعل الضار للآلة أو الجهاز الذي يعمل بأنظمة الذكاء الاصطناعي، كما يؤدي ذلك إلى عدم الحرص على تصنيع أو استعمال روبوتات ذكية آمنة¹⁶.

ضف إلى ذلك أن الإقرار بالمسؤولية الشخصية للروبوت أو الآلة التي تشغل بموجب نظام الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يخلق مفارقات جوهرية يصعب مواجهتها، منها صعوبة فصل خطأ الروبوت أو غيره من الأجهزة التي تعمل به عن خطأ مستخدمه أو مبرمجه، لأن قدرته على التسيير الذاتي مرتبطة بإرادة هؤلاء¹⁷.

ويستندون أيضا على أن منح الشخصية القانونية لهذا النوع من التطبيقات سيؤدي إلى ظهور فئة أخرى إلى جانب البشر في المجتمع، ويمكن لها أن تحل محله، ولا توجد أية ضمانات حقيقية تضمن بقاء الآلات

¹⁵ عربية SKynews، الروبوت "تقني" أول موظف آلي في وزارة التعليم بالسعودية، متاح على الرابط الآتي: (الروبوت-تقني-موظف-آلي-وزارة-التعليم-السعودية-1211218-<https://www.skynewsarabia.com/technology/1211218>)

تاريخ النشر (15 جوان 2017)، تاريخ الاطلاع (الأحد 16 فيفري 2025)، على الساعة (21:00).

¹⁶ أشار إلى ذلك صدام فيصل كوكز المحمدي وسرور علي حسين الشجيري، "نحو اتجاه حديث في الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي- دراسة مقارنة"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو-الجزائر، المجلد 18، العدد 01، سنة 2023، ص 58.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 62. نقلا عن: معمر بن طرية، "أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي (تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي- لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن-"، بحث منشور في مجلة حوليات جامعة الجزائر، الصادرة عن جامعة الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي المنعقد تحت عنوان (الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون)، في 27 و 28 نوفمبر 2018، ص 136.

والأجهزة المزودة بنظام الذكاء الاصطناعي خاضعة لإرادة البشر في المستقبل، خاصة إذا وصل تطوره إلى الذكاء الخارق¹⁸.

وبالرغم من أنه يحاكي الذكاء والقدرات العقلية للإنسان بأقل جهد ووقت، خاصة فيما يتعلق بالاستنباط واتخاذ القرارات والتعلم والتعليم وردة فعله على مسألة أو موضوع لم تبرمج عليه الآلة أو الجهاز الذي يعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، إلا أنه لا تتوفر لديه الميزات التي يتميز بها الإنسان عن غيره، وتؤهله لاكتساب الشخصية القانونية، كالإرادة الحرة القادرة على التعاقد، والتي تتطلب وجود الإدراك والتمييز¹⁹، كما أن تقنياته لم تصل بعد إلى مستوى البرمجة الذاتية الكاملة دون تدخل بشري، الأمر الذي يمنع تحميله المسؤولية²⁰. ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي لا تتمتع في الوقت الحالي بالاستقلالية الكافية حتى تكون بحاجة إلى وضعية قانونية خاصة بها، وهذا ما يجعلها من منظور القانون مجرد أشياء لا يمكن أن ترقى إلى صفة الأشخاص، إلا أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية أمر لا مفر منه في حالة تزايد استقلاليتها، ووصولها للذكاء الخارق²¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن ما يقارب 156 خبيراً في القانون والذكاء الاصطناعي من 14 دولة أوروبية أعربوا، عبر مذكرة تم توجيهها إلى البرلمان الأوروبي، عن رفضهم لمنح الروبوت الذكي الشخصية القانونية، ويعود هذا الرفض إلى التداعيات المترتبة على ذلك، مثل تمكين الروبوت من حقوق لصيقة بصفة الإنسان، كحق التملك والزواج وغيرهما²².

بناء على كل ما سبق ذكره فإننا نرى بأن من أهم التحديات القانونية التي يمكن أن تثار بسبب تطور تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي المستقلة، كالسيارات الذاتية القيادة والروبوتات الذكية القادرة على اتخاذ قرارات مستقلة عن تدخل إرادة البشر، خاصة إذا وصلت إلى مرحلة الذكاء الخارق الذي يستلزم الاعتراف بها ككيان قانوني مستقل يتطلب شخصته من الناحية القانونية، هي مدى إمكانية منحها مركز قانوني يحاكي المركز القانوني المعترف به للأشخاص الطبيعية والمعنوية- أي مدى إمكانية الاعتراف لها بنفس الحقوق

¹⁸ همام القوسي، المرجع السابق، ص 99-100.

¹⁹ صدام فيصل كوكز المحمدي وسرور علي حسين الشجيري، المرجع السابق، ص 59. نقلاً عن: علي عبد الجبار المشهدي، المسؤولية المدنية عن تقنية الذكاء الاصطناعي المعقد- دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير، تخصص القانون المدني، كلية القانون، جامعة الكوفة- العراق-، سنة 2022، ص 60.

²⁰ أشارت إلى ذلك خديجة غازي، "الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي"، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، المجلد 14، العدد 02، الصادر في 30 جوان 2024، ص 77.

²¹ خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر-، سنة 2021، ص 132.

²² خديجة غازي، المرجع السابق، ص 77.

والالتزامات القانونية المعترف بها للأشخاص الطبيعية والمعنوية، مما يؤدي إلى ضرورة التساؤل عن: مدى اعتبار هذه التطبيقات مسؤولة من الناحية القانونية؟ وهل يتطلب ذلك منحها الشخصية القانونية؟ إلا أنه نظراً لغياب تشريعات دولية ووطنية تنظم كل ما يتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي واستخداماتها، خاصة ما يتعلق بالالتزامات القانونية، يصبح من الضروري وضع ضوابط قانونية تحكم استخدام هذه التكنولوجيات، مع الأخذ بعين الاعتبار الآراء التي تدعو إلى منحها الشخصية القانونية ولكن بشكل نسبي، وهذا لصعوبة تطبيق أحكام الشخصية القانونية الخاصة بالشخص الطبيعي والمعنوي عليها، بسبب وجود العراقيل التي سبق بيانها من طرف أصحاب الاتجاه المعارض، لهذا لا بد من منحها شخصية قانونية تتلاءم مع خصوصياتها الناتجة عن طبيعتها، مما يؤدي إلى وجوب ظهور الشخصية الافتراضية للذكاء الاصطناعي²³، ونحن بدورنا نؤيد هذا الرأي.

فلو افترضنا إمكانية منحها الشخصية القانونية، فإن هذا يثير عدة تحديات قانونية، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية والالتزامات المالية، بما فيها التعويضات المدنية، ففي حالة ارتكاب أحد الآلات أو الأجهزة التي تشتغل عن طريق نظام الذكاء الاصطناعي لخطأ كيف بأنه جناية، وتم إسناد الخطأ إليها، كما في حادثة الجراح الروبوت، حيث خضع ستيفن بيتيت في فيفري 2015، وهو أب لثلاثة أطفال ومدرس موسيقى متقاعد، لعملية جراحية آلية لمرض الصمام التاجي في مستشفى فريمان نيوكاسل أبون تاين، إذ قام الجراح سوكوماران ناير بإجراء العملية باستخدام الروبوت الجراحي "دا فينشي"، الذي يعمل بموجب وحدة تحكم للجراح، وله أذرع آلية تفاعلية يتم التحكم فيها من وحدة التحكم، إلا أنه ترتب عن هذه العملية تسببه بإصابة لمرمضة في غرفة العمليات، وتدمير غرز المريض²⁴، فإن هذا يستوجب التساؤل عن كيفية تنفيذ العقوبات التقليدية كالسجن على كيان غير بشري؟ وهل يؤدي ذلك إلى تحقيق الردع وإنصاف الضحية؟

بالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ المحاكمة العادلة يتطلب قدرة المتهم على الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة، وهذا ما لا يمكن أن تقوم به تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي، لأنه يتنافى مع طبيعتها، خاصة وأنها ليس لها قدرة على الإدراك والتمييز، فمن غير المعقول أن تقوم هي بذاتها بتقديم مطالبها وبالدفاع عن نفسها بتقديم الأدلة الكافية التي تثبت براءتها.

²³ المرجع نفسه، ص 79.

²⁴ أخبار التلفزيون العربي عبر Google News، أسوأ الحوادث الروبوتية في التاريخ...جراح آلي قتل مريضه، متاح على رابط الموقع: (أسوأ-الحوادث-الروبوتية-في-التاريخ-جراح-آلي-قتل-مريضه/https://www.alaraby.com/news/)، تاريخ الاطلاع (29 ديسمبر 2024)، على الساعة (22:24).

ويثار التساؤل أيضا في نطاق دفع الضرائب والتعويضات وتحصيل الغرامات والمصاريف القضائية التي تفرض على الآلات والأجهزة التي تعمل بموجب برمجيات نظام الذكاء الاصطناعي من يقوم بذلك؟ وعلى حساب الذمة المالية الخاصة بمن؟

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره يثار التساؤل أيضا عن يملك حقوق الملكية الفكرية المترتبة عن الإبداعات والاختراعات والابتكارات التي تتوصل إليها تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، كما في حالة لو أنتجت عملاً دون تدخل بشري مباشر، كرسوم اللوحات الفنية وتأليف الألحان الموسيقية، وإنشاء النصوص الأدبية والسيناريوهات، وصناعة الأفلام والصور الواقعية بتقنية Deepfake، فهل تمتلكها الشركات التي قامت بتصنيعها أم القائمة بتطوير النظام أم المبرمج أم المالك أم النظام نفسه؟

وهذا ما يستلزم إيجاد حلولاً قانونية مناسبة، وذلك إما بالاستناد على القواعد العامة المتعلقة بالشخصية القانونية المنصوص عليها في القانون المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرتها على استيعاب الموضوعات المستحدثة والتعامل مع الإشكاليات والتحديات الناجمة عنها، أو من خلال تعديل هذه القواعد لضمان تكيفها مع المستجدات القانونية المتزايدة بمرور الوقت، والتي يفرضها التطور التكنولوجي، أو بموجب استحداث قواعد أكثر تطوراً، تُصاغ خصيصاً لمواجهة هذه التحديات بكفاءة وفعالية، وتضمن توفير إطار تشريعي يوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وضمان حماية الحقوق الفردية والجماعية.

وعليه يمكن القول بأن الشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي تبقى تتسم بالغموض والتحديات القانونية المعقدة إلى أن يتم تنظيم أحكام قانونية تتلاءم مع متطلباتها وطبيعتها المتغيرة.

المبحث الثاني: الاعتراف بالشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً

لقد اختلفت الآراء بشأن منح تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية بين مؤيد ومعارض، وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاه حديث يرى ضرورة الاعتراف بشخصية ذات طابع إلكتروني لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً، والتي تتجسد في الوقت الحالي في الروبوتات الذكية، وذلك باعتبارها شخصاً قانونياً إلكترونياً، لمواجهة ما يمكن أن يصدر عنها من أفعال ضارة تتسبب في إلحاق الضرر بالغير، مما يسمح بتحميلها المسؤولية وإلزامها بتعويض الأضرار التي تسببت فيها.

وعلى هذا الأساس نتطرق بالدراسة إلى منح الشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: نتطرق فيه إلى التأصيل القانوني لفكرة منح الشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً (الروبوتات الذكية نموذجاً).

المطلب الثاني: نحدد فيه النتائج المترتبة عن الاعتراف بالشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً (الروبوتات الذكية نموذجاً).

المطلب الأول: التأصيل القانوني لفكرة منح الشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً (الروبوتات الذكية نموذجاً)

لقد تم اقتراح فكرة الشخصية الإلكترونية أول مرة في 31 ماي 2016 من طرف لجنة الشؤون القانونية بالبرلمان الأوروبي بموجب مسودة تقرير (مشروع قانون) متعلقة بقواعد القانون المدني الخاصة بالروبوت، حيث استخدم هذا الوصف للدلالة على الوضع القانوني المحتمل للأشخاص الإلكترونية الأكثر تطوراً واستقلالية²⁵، وفي هذا السياق قام البرلمان الأوروبي في 16 فيفري 2017 بإصدار توصية تتضمن استحداث الشخصية الإلكترونية للروبوتات الذكية، يؤخذ في نطاقها بعين الاعتبار مدى تطورها وتدخل الإرادة البشرية في استخدامها، وذلك لتحديد مدى مساءلتها عما يصدر عنها من أفعال تتسبب في إلحاق الضرر بالغير، وبموجب هذا التوجه تصبح الروبوتات الذكية مسؤولة عن الأضرار الناشئة عن أفعالها الضارة²⁶.

كما تضمنت وجوب إنشاء سجل خاص بالروبوتات الذكية تدون فيه المعلومات والبيانات الخاصة بكل روبوت، والتي من بينها: رقم تسلسلي واسم ورقم تعريفى خاص بها، وشهادة تأمين، حيث أنه في حالة إلحاقها ضرر أو ألحقت ضرر بالأشخاص أو الممتلكات، فإنه يتم استخراج السجل المدني الخاص بها لكي تتم بموجبه اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة²⁷.

وتطبيقاً لذلك تم الأخذ بما جاء في هذه التوصية بصورة جزئية في ولاية نيفادا الأمريكية، حيث تم الاعتراف للروبوتات الذكية ببعض سلطات الشخص المعنوي بشكل ضمني، وذلك من خلال إخضاعها لإجراءات القيد في سجل خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض، وتم تخصيص ذمة مالية لها لغرض التأمين عليها، والاستجابة لدعاوى التعويض التي ترفع ضدها في حال تسببها بأضرار للغير²⁸.

وينبغي الإشارة إلى أن الشخصية الإلكترونية التي يتم منحها للروبوتات الأكثر تطوراً والمستقلة تماماً تختلف من الجانب القانوني عن الشخصية القانونية التي تمنح للأشخاص المعنوية (كالشركات

²⁵ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 136.

²⁶ أحمد علي حسن عثمان، المرجع السابق، ص 1558.

²⁷ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 134.

²⁸ أحمد علي حسن عثمان، المرجع السابق، ص 1559. نقلاً عن: معمر بن طرية، المرجع السابق، ص 135.

والجمعيات... إلخ)، وذلك لأن هذه الأخيرة يتم إدارتها من طرف البشر بينما الروبوتات الذكية فإنها تدار بموجب التفكير الآلي الذاتي²⁹.

وتهدف هذه النظرية المبتدعة إلى نقل عبء المسؤولية من الروبوتات الذكية إلى الإنسان بوصفه نائباً عنها، وهذا ما يؤدي إلى نقل المسؤولية عن تعويض الأضرار التي أحدثتها إلى النائب الإنساني، كالصانع أو المشغل لها أو المالك لها أو المستخدم³⁰.

لكن يبدو أن البرلمان الأوروبي أراد بهذه الخطوة الاستباقية اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمواجهة التحديات والمشكلات القانونية التي قد تظهر في المستقبل بفعل تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، والتي قد تعجز القواعد القانونية الحالية عن التصدي لها ومواجهتها، مما يستدعي اتخاذ هذه الخطوة³¹.

²⁹ ريماء فرج، المرجع السابق، ص 140. نقلاً عن: أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت - دراسة استشرافية في القانون المدني المصري -، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر -، سنة 2022، ص 43.
³⁰ النائب الإنساني المسؤول عن الروبوتات الذكية قد يكون:

- الصانع والمبرمج: هما المسؤولان عن عيوب وأخطاء التصنيع أو البرمجة التي تظهر أثناء التشغيل، أو عند وقوع إهمال في الصيانة من طرف المصنع، لأنه في حالة مخالفة ضوابط التصنيع أو عدم القيام بأعمال الصيانة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انحراف الروبوت عن الاستخدام الطبيعي له، مما قد يتسبب في إلحاق الضرر بالغير؛
- المشغل: وهو الشخص المحترف القائم على تشغيل الآلة التي تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، وقد يكون مالكها أو مستأجرها أو صانعها، كمدير البنك الذي يقوم بإدارة بعض العمليات المصرفية بالاعتماد عن نظام الذكاء الاصطناعي، حيث أنه يمكن أن يصدر خطأ عن الجهاز يتسبب في إلحاق الضرر بأحد العملاء، وفي هذه الحالة يتحمل المسؤولية بدلاً عنه، لأن تشغيله يكون تحت رقبته وتوجيهه؛
- المالك: وهو الذي يشغل الروبوتات الذكية أو الجهاز أو الآلة الذكية لخدمته الشخصية أو لخدمة عملائه، وهو يتحمل المسؤولية بدلاً عنها، لأنه يخضع في الأصل لنظرية حراسة الأشياء، كقيام مالك مستشفى خاص باقتناء روبوت طبي لإجراء عمليات جراحية للمرضى، وتتسبب بخطأ طبي يلحق ضرراً بالمرضى؛
- المستخدم: هو الشخص الذي يقوم على الرقابة والتوجيه للروبوت أو الجهاز أو الآلة الذكية خلال مرحلة التشغيل لدى المالك أو الصانع أو المشغل، فقد يكون عاملاً لدى الصانع خلال التشغيل التجريبي للروبوت، وهو المسؤول في هذه الحالة عن أفعالها الضارة.

للتفصيل أكثر ارجع إلى هشام عماد محمد العبيدان، "المسؤولية المدنية التقصيرية - دراسة مقارنة بين نظرية حارس الأشياء في القانون الكويتي ونظرية النائب الإنساني في القانون الأوروبي"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد 45، العدد 04، ديسمبر 2021، ص 193-195.

³¹ جهاد محمود عبد المبدى، "الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع - دراسة تحليلية -"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 45، الصادر في أبريل 2024، ص 869.

ومن هذا المنطلق فسواء شئنا أم أبينا فإنه وفقا لهذا الاتجاه سنجد أنفسنا في المستقبل أمام جيل جديد من الروبوتات الذكية لها مقومات وخصائص متعددة وفريدة من نوعها تميزها عن الأشخاص الطبيعية والمعنوية، وهذا ما يلزم حينئذ المشرع بالتدخل لوضع الأطر القانونية والأخلاقية المنظمة لعمل الروبوتات الذكية، والمحددة أيضا للمسؤوليات التي يمكن أن تتقل كاهلها³².

إلا أن البرلمان الأوروبي أحال في 05 أكتوبر 2020 تقريراً إلى المفوضية الأوروبية تضمن عدة توصيات مغايرة لما ورد في القرار الذي أصدره في 17 فيفري 2017، من أهمها أن كافة الأنشطة المادية أو الافتراضية أو الأجهزة أو العمليات التي تعتمد على نظام الذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون من الناحية التقنية سببا مباشرا أو غير مباشر لوقوع الأضرار، ولكن في الغالب يكون ذلك نتيجة لقيام شخص ما بتطويرها أو التدخل فيها، ولهذا فليس من الضروري منح الشخصية الالكترونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، لأن عدم استقلاليتها بشكل مطلق يشكل عائقا، وأشار أيضا إلى وجوب الرجوع إلى الأحكام القانونية الخاصة بالمنتجات المعيبة في دعاوى المسؤولية المدنية ضد مصنع نظام الذكاء الاصطناعي المعيب، بشرط أن يكون مستوفيا لشرط المصنع وفقا لهذا التوجيه- أي أنه يعترف بقدرة القواعد العامة التقليدية على مواجهة الإشكاليات الناتجة عن أفعال نظام الذكاء الاصطناعي، وذلك بالرجوع إلى قواعد المسؤولية عن المنتجات المعيبة، وعليه لا بد من إعادة تعديلها لتشمل عيوب الصناعة التكنولوجية، حتى يمكن تطبيقها على الروبوتات³³.

ومن وجهة نظرنا أن الاعتراف المطلق بالشخصية الالكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، خاصة الروبوتات المتطورة والمستقلة يعد خطوة تتنافى مع الصواب في الوقت الحالي، وذلك بسبب العواقب التي يصعب تداركها فيما بعد، حيث لا يمكن أن يتصف بصفة الشخص بل تظل تتدرج ضمن فئة الأشياء مهما عظم شأنها، نظرا لافتقارها وتجردها من أهم الصفات المرتبطة بالإنسان مثل الوعي والإرادة الحرة والإحساس بالذات وبالغير... إلخ، كما أنه لا جدوى من الاعتراف بها لها، لأن المسؤولية يتحملها النائب الإنساني، ولكن لا يوجد مانع من الاعتراف بها لها بشكل نسبي، كأن يكون لها الحق في الاسم والجنسية والموطن والعمل، كما لا يوجد مانع من الاعتراف بها لها بصفة مطلقة في حالة إذا وصل نظام الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة "الذكاء الخارق".

³² المرجع نفسه، نفس الموضع.

³³ المرجع نفسه، ص 898-899.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الاعتراف بالشخصية الإلكترونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً (الروبوتات الذكية نموذجاً)

بالرغم من الموقف الأخير للبرلمان الأوروبي المتعلق بقواعد القانون المدني للروبوتات، الذي عبر عنه بموجب قراره الصادر في 05 أكتوبر 2020، وأقر من خلاله بعدم وجود ضرورة تقتضي منح الشخصية الإلكترونية للروبوتات الذكية، إلا أن هذا لا يمنع من التطرق إلى أهم الحقوق التي تكتسبها بمجرد التصنيع، والتي تتضمن في طياتها إمكانية مساءلتها من الناحية المالية عما يمكن أن يصدر عنها من أفعال ضارة تتسبب في إلحاق الضرر بالغير، وهي تتمثل في:³⁴

الفرع الأول: الحق في الاسم والجنسية والموطن

إن منح الروبوتات الذكية شخصية إلكترونية يتطلب تسجيلها في دفتر خاص بأسمائها، وهذا الاسم يخضع للأنظمة القانونية المتعلقة بالأسماء وفقاً للقواعد العامة، حيث يعد حقاً غير مالي ولا يمكن التصرف فيه، كما أنه يمكن من التفرقة بين مختلف الروبوتات، كالروبوت صوفيا وسارة وتقني، أما الجنسية تشير إلى مركز الشخص من حيث انتسابه إلى دولة معينة، وتعد من مستلزمات تحديد القانون الذي يخضع له الروبوت، فعادة ما يخضع للقوانين الخاصة بالدولة التي يحمل جنسيتها، وبالنسبة إلى الموطن ففي الأصل لا يتميز الشخص في الجماعة باسمه فحسب بل بما له من مقر قانوني - أي المكان الذي يباشر فيه العلاقات القانونية التي تقتضيها مصالحه، فالموطن يكون إما مكان وجوده أو المقر الدائم للشخص الذي يمتلكه أو يستخدمه، وتعد جميع هذه الحقوق من الحقوق المرتبطة بالهوية وتمييز الذات.

الفرع الثاني: الحق في العمل

بما أن الروبوت لديه القدرة على القيام بالأعمال التي يقوم بها العامل البشري، وحتى الأعمال التي ليس لهذا الأخير القدرة على القيام بها، وأكثر إتقاناً منه، فإن هذا يتطلب إقرار حقه في العمل كدعامة تعزز مكانته، ولقد سبق الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية قامت في سنة 2018 بمنح روبوت بطاقة أول موظف آلي في القطاع الحكومي، الذي يحمل اسم "تقني".

³⁴ للتفصيل أكثر ارجع إلى كل من:

- سارة عزوز، "الشخصية القانونية للروبوت - تحد جديد للقواعد القانونية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي - الأغواط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد الثاني، الصادر في نوفمبر 2024، ص 229 - 232.

- جهاد محمود عبد المبدى، المرجع السابق، ص 910-927.

الفرع الثالث: الحق في شهادة التأمين

إن الهدف من شهادة تأمين الروبوت هو تغطية الأضرار في مجال الخوارزميات، وبهذا يعد التأمين أحد الحلول المقدمة لمواجهة الأضرار التي يمكن أن يحدثها للغير، ولقد اقترح البرلمان الأوروبي لسنة 2017 نظام تأمين يشترك فيه كل شخص ساهم في صناعة الروبوتات للتعويض عن أضرارها، بالإضافة إلى صناديق التعويض التي تعتبر وسيلة يستطيع من خلالها المتضرر الحصول على التعويض عن الأضرار التي ألحقها به الروبوت في حالة عدم وجود تغطية تأمينية من طرف المصنع لها، أو في حالة عدم تمكن نظام التأمين من توفير التعويض الكامل عن الأضرار، ويتم تمويل صناديق التعويض من الضرائب التي تدفع من طرف مالِك الروبوت أو مستخدمه أو مطوره³⁵.

إلا أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التأمين تجاه المسؤولية عن أفعال الروبوتات الذكية لا يتطلب بالضرورة شخصيتها، شأنها في ذلك شأن التأمين الإجباري ضد حوادث السيارات³⁶.

الفرع الرابع: الحق في الذمة المالية

تعرف الذمة المالية بأنها: مجموع ما للشخص من حقوق وما عليه من التزامات ذات قيمة مالية، سواء في الحاضر أو المستقبل، وتعتبر الوعاء الذي تجتمع فيه الحقوق والالتزامات المالية للشخص، وهذا ما يجعل لها شق إيجابي يشمل الحقوق وشق سلبي يشمل الالتزامات³⁷. وعليه إذا امتلكت الروبوتات الذكية أو تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي ذمة مالية، فإنها تصبح ملتزمة بتعويض الأضرار التي تلحقها بالغير، وذلك في حالة إذا انتفت المسؤولية عن صانعها ومالكها ومستخدمها ومشغلها، ولتحقق هذا لا بد من فتح حساب مصرفي باسم الروبوت، لتمكينه من الاستفادة من حقوقه المالية، أي تخصيص جزء من الأرباح التي تعود على المستفيد من استغلال تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي بشتى أنواعها لصالحها.

خاتمة

وفي ختام بحثنا ينبغي القول بأن فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي تعد من القضايا المعقدة والمثيرة للجدل في الفكر القانوني المعاصر، حيث تتقاطع فيها الاعتبارات التقنية

³⁵ ريماء فرج، المرجع السابق، ص 142. نقلا عن: أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت- دراسة استشرافية في القانون المدني المصري-، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر-، سنة 2022، ص 90.

³⁶ أحمد بلحاج جراد، "الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي (استباق مضمّل)"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 11، العدد 02، العدد التسلسلي 42، الصادرة في مارس 2023، ص 263.

³⁷ محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 158.

- مع المفاهيم القانونية، مما أدى إلى إثارة جدل فقهي واسع، إذ يرى بعض الفقهاء أن الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي ضروري لمواكبة الواقع، وذلك راجع إلى عدة اعتبارات أهمها:
- أن بعض تطبيقاته أصبحت قادرة على اتخاذ القرارات دون تدخل بشري مباشر، بل وتصدر سلوكًا معقدًا شبيهًا بذلك الصادر عن الأشخاص الطبيعيين، مما يعزز فكرة ضرورة منحها شخصية قانونية مستقلة؛
 - في بعض الحالات لا يمكن إسناد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن نظام الذكاء الاصطناعي للشركة المصنعة له أو للمبرمج أو المالك أو المستخدم له، خاصة إذا كان النظام يتعلم ذاتيًا ويُصدر قرارات لم يتم برمجته عليها بشكل مباشر، وهو ما يخلق فراغًا قانونيًا يصعب سده ضمن الإطار التقليدي للمسؤولية؛
 - يمكن للشخصية القانونية أن تساهم في تنظيم مختلف جوانب العلاقة القانونية التي تنشأ بين الذكاء الاصطناعي والأطراف الأخرى، في حالة إبرام العقود أو الالتزام بدفع التعويضات.
- كما دعا البرلمان الأوروبي سنة 2017 إلى دراسة إمكانية منح الروبوتات الذكية "شخصية إلكترونية" تسند لها الحقوق وتحملها الالتزامات، على غرار الشخص الاعتباري.
- وفي المقابل عارض فريق آخر من الفقهاء هذا التوجه، مؤكدين أن نظام الذكاء الاصطناعي يظل أداة من صنع الإنسان، وبالتالي يجب أن تبقى المسؤولية القانونية محصورة في الجهة المبرمجة أو المستفيدة من النظام، وذلك تجنبًا لفقدان السيطرة القانونية على الكيان غير البشري، مستندنا في ذلك على أن:
- الذكاء الاصطناعي رغم تطوره لا يمتلك إرادة حرة أو وعيًا ذاتيًا، بل يظل أداة تعتمد على البرمجة والمعطيات التي يوفرها الإنسان؛
 - الاعتراف بالشخصية القانونية لهذا النظام قد يؤدي إلى إضعاف المساءلة القانونية للجهات البشرية الفاعلة (المصنع، المبرمج، المالك، المستخدم)، ويُستخدم كذريعة للتهرب من المسؤولية القانونية؛
 - إدخال كيان غير بشري في منظومة الحقوق والالتزامات سيخلق تحديات كبيرة في القواعد القانونية المتعلقة بالعقود والمسؤولية المدنية والجنائية.
- إلا أنه نظرًا للتعقيدات القانونية التي تطرحها التطورات المستمرة لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي، ارتأينا أن نوصي بـ:
- ضرورة تبني مقاربة قانونية وسطية لا تذهب إلى حد الاعتراف لهذه التطبيقات بشخصية قانونية كاملة، كالتي يتمتع بها الإنسان أو الشخص المعنوي، ولا تُنكر في الوقت ذاته واقع استقلاليتها المتزايدة، وتقوم هذه المقاربة على إنشاء نظام قانوني خاص يراعي طبيعة نظام الذكاء الاصطناعي وخصوصياته التقنية، ويعتمد في تحديد المسؤوليات على مدى تدخل العنصر البشري في برمجة أو توجيه

النظام، كما يمكن تصنيف هذا النوع من الأنظمة ضمن فئات قانونية جديدة تتفاوت في مركزها القانوني بحسب درجة تطورها وامتلاكها لقدرات تمكنها من اتخاذ القرارات بشكل مستقل، بما يحقق توازنا بين متطلبات العدالة والواقع التقني المتغير؛

- إنشاء صناديق التعويض على مستوى شركات التأمين، خاصة بتعويض المتضرر عن الأضرار التي تلحق به من الأخطاء التي ترتكبها تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي بذاتها، دون أن يكون للصانع أو المبرمج أو المالك أو المستخدم أو الغير دخلا في ذلك، ويتم تمويل صناديق التعويض من الضرائب التي تدفع من طرف صانعها أو مالكها أو مستخدمها أو مطورها؛

- في الوقت الحالي يمكن تجاوز إشكالية مساءلة تطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي عن الأضرار التي قد تلحقها بالغير، عن طريق إلزام المصنعين بالتعاون مع المبرمجين لتزويد نظام الذكاء الاصطناعي بخوارزميات ذات دقة عالية وموثوقة، تُقلل من الأخطاء وتُعزز من قدرته على العمل دون التسبب بأضرار للغير، أو إلزامه بتقييد أو تحديد نطاق قاعدة البيانات التي يعتمد عليها نظام الذكاء الاصطناعي في عمليات التدريب أو التشغيل، بحيث لا يستقي معلوماته إلا من بيانات معينة ومعتمدة مسبقاً، مما يُساهم في التقليل من التحديات القانونية المرتبطة بتنظيم أحكام خاصة بمساءلة النظام ذاته.

وفي الأخير يجب القول أن الجدل الدائر حول إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات نظام الذكاء الاصطناعي يُمثل تحدياً جديداً يواجه المنظومة القانونية، وبداية لمسار طويل من النقاشات الفقهية والتشريعية، كما يُعد هذا الموضوع أرضية خصبة للاجتهاد القانوني، لاسيما إذا بلغ التطور التكنولوجي مرحلة الذكاء الاصطناعي الخارق، الذي يتجاوز القدرات العقلية للبشر بدرجات كبيرة.